

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للجامعات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161213 161213 13-57422X (A)



بيان

يمثل التعليم الثانوي والتعليم العالي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، عن طريق التعليم النظامي والتعليم غير النظامي على السواء، السبيل الأفضل لتمكين الفتيات والنساء بفضل مهارات للمشاركة والإسهام في خدمة المجتمع. وبالإضافة إلى التدريس بالمدارس والجامعات، يمكن أن تكون نحو الأمية غير النظامي والدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان آثار عميقة، لا سيما بالنسبة لتمكين الفتيات والنساء. فالتعليم يعد الفتيات والنساء للتوظيف في المستقبل ويعزز جودة حياتهن، ويزيد من تقديرهن للذات ويحسن وضعهن، ويعطيهن مزيداً من التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهن. والتعليم الممتد على مدى الحياة يمكن الفتيات والنساء اقتصادياً، وكذا في اضطلاعهن بأدوار القيادة وصنع القرار.

ويستلزم تعزيز تمكين الفتيات والنساء استثماراً في رأس المال البشري الكامن في الفتيات. أما التعليم الثانوي والتعليم العالي فإلحما يحميان الفتيات والنساء من أحوال ثلاثة ذات طابع جنساني صارخ تهدد مستقبلهن وتضعفهن، وهي:

- الحمل أثناء فترة المراهقة والزواج في مرحلة الطفولة.
- العنف الجنساني.
- أعمال الرعاية التي تؤدي بأجر منخفض أو بلا أجر.

الحمل أثناء فترة المراهقة والزواج في مرحلة الطفولة

عادة ما يعني الحمل أثناء فترة المراهقة والزواج في مرحلة الطفولة نهاية التعليم النظامي للفتيات وفقدان الفرصة التي يمكن أن تتيح لهن إدراك كامل إمكاناتهن الكامنة. وعندما لا تذهب الفتاة إلى المدرسة، تحدث زيادة كبيرة في فرص عيشها مدى الحياة في فقر واستبعاد وضعف. وغالباً ما يكون حمل المراهقات نتيجة لعدم مناسبة أو عدم إنفاذ قوانين مناهضة زواج الأطفال، الذي هو ممارسة تمثل سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان للفتيات والنساء.

وتأثير عدم التمكين، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والعمالة الناقصة على الأم الشابة يرثه أطفالها ويدعم دورة أجيالية طابعها الاستبعاد الاجتماعي والفقر. كما تمثل عواقب زواج الأطفال وحمل الطفلات، بالنسبة للفتيات والنساء، ثمناً باهظاً يتحمله كل من الاقتصاد، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية للأمة.

والتعليم الثانوي للفتيات يقلل احتمال حمل المراهقات وزواج الأطفال، كما يخفف من حدة الفقر وعدم التمكين الناجمين عن ذلك.

العنف الجنساني

ما زال العنف الجنساني يمثل أحد الحواجز الرئيسية الحائلة دون تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، وهذا ينطبق بشدة على مجال الحصول على التعليم. والعنف عامل رئيسي يساهم في انعدام نجاح الفتيات والنساء وعدم تمكينهن، وهو مدمر لإمكانية تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمل اللائق للنساء.

ويتسم العنف ضد المرأة بعواقبه البعيدة المدى فيما يختص بعدم تمكين الفتيات والنساء، وهي تكلف المجتمع الكثير مما دعا منظمة الصحة العالمية إلى وصفه بأنه "مشكلة ذات أبعاد وبائية من مشاكل الصحة العمومية". وتشمل فئات الفتيات والنساء المحرومة الحاجة إلى اهتمام معين وحماية معينة خاصتين من العنف: المهاجرات، وذوات الإعاقة، ونساء الشعوب الأصلية، والمسنات، والمثليات جنسياً.

ويدعو الاتحاد الدولي للجامعيات إلى امتلاك الفتيات الحق في ضمان الحصول على التعليم. وهو يدعو الدول إلى توفير حماية كافية للفتيات من الاعتداء الجنسي، والعنف في المدارس، والعنف أثناء الذهاب إلى المدارس والعودة منها، وإلى توفير بيئة مدرسية مراعية للاعتبارات الثقافية.

أعمال الرعاية بأجر منخفض وبدون أجر

تهدد أعمال الرعاية بأجر منخفض وبدون أجر حق الفتيات والنساء في التعليم، مما يحد من فرص المستقبل التي يمكن أن تتاح لهن. ولأعمال الرعاية قيمتها، وهي لازمة وضرورية للحفاظ على المجتمعات. وتضطلع بها أساساً النساء والفتيات. إلا أن أعمال الرعاية المنخفضة الأجر أو التي بدون أجر تمثل حاجزاً حائلاً دون تحقيق القضاء على الفقر ودون الحصول على العمل اللائق، لا سيما للفتيات والنساء المنتميات إلى أسر معيشية فقيرة. إذ يجري إخراج الفتيات من المدارس للقيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي من قبيل العمل المنزلي ورعاية الأطفال الصغار. وتكافؤ الفرص للفتيات كي يتفوقن في التعليم يعوقه التوزيع غير العادل لأعمال الرعاية، مما يؤدي إلى تقليل الوقت المتاح للأعمال المدرسية. وما تخسره النساء القائمات بالرعاية المجانية من دخل على مدى أعمارهن كثير جداً.

وبالنسبة للنساء اللائي يعانين الفقر، يحدث انعدام الاستفادة بالبنية الأساسية والتكنولوجيا (أي الاستفادة المستدامة من المياه والمرافق الصحية، وطواحين الحبوب، والأفران المتصفة بالكفاءة الوقودية) زيادات غير مناسبة في العبء الزمني للعمل غير المدفوع الأجر.

والحق في العمل المدفوع الأجر يعزز الكرامة، ويتيح التطور الشخصي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. والعاملات في حقل الرعاية دون أجر يجدن أنفسهن في عمل غير نظامي مخوف بالمخاطر قليل الأجر منطو على ساعات طويلة في ظروف صعبة. ولذلك، فإن العمل بالنسبة لنساء كثيرات يعشن في ظل الفقر ويتحملن مسؤوليات رعاية غير مدفوعة الأجر يكون غير مساعد على التمكين بل ضرورة للبقاء على قيد الحياة ويكون فضلاً عن ذلك بمثابة عبء إضافي.

وانعدام اعتراف الحكومات بأعمال الرعاية اعترافاً رسمياً وكمياً يعرقل الجهود الرامية إلى التقليل من حدة الفقر في جميع البلدان. ووضع أعمال الرعاية المنخفضة الأجر وغير المدفوعة الأجر في صميم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر من شأنه إحداث فروق كبيرة فيما يختص بالرفاه البشري.

ولوضع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الإطار المناسب، يجب أن تغير الحكومات طريقة قياسها اقتصاداتها. وتفيد تقديرات المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أن القيمة النقدية للعمل المتزلي وأعمال الرعاية لدى الناس تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاج

تفضي الثروة في أيدي النساء إلى نتائج جد منصفة من حيث نوعية حياة الأسر والمجتمعات المحلية. والنساء هن الدافعات الرئيسيات للنمو الاقتصادي، كما يقدمن مساهمات اقتصادية هامة لرفاه البلد عن طريق عملهن المدفوع الأجر وعملهن غير المدفوع الأجر. ولل قضاء على الفقر وتمكين النساء اقتصادياً، يجب صون حقوقهن في التعليم، والصحة، وفي التحرر من العنف، وفي العمل بأجر.

ويدعو الاتحاد الدولي للجامعيات إلى توفير التعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم المستمر للفتيات والنساء، فضلاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، وفي كليات المعلمين، ولكافة موظفي الخدمة المدنية، لا سيما الشرطة، والقضاء، والعاملين في المجالس البلدية، والعاملين في الحقل الصحي. وتدعو الحاجة إلى جعل التثقيف غير النظامي في مجال

حقوق الإنسان جزءاً من التدريب على محو الأمية الأساسي، ومحو الأمية المالية، ومحو الأمية الصحية، ومحو الأمية القانونية، أو إلى جعله مواكباً لأنواع محو الأمية تلك.

وأبرز شيء في كل ما يفعله الاتحاد الدولي للجامعيات هو إيمانه بقوة التعليم الدافعة لإحداث التغيير الإيجابي. واستثمار الحكومة والمجتمع المحلي والأسرة في رأس المال البشري المتمثل في الفتيات عن طريق التعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم المستمر والتعليم غير النظامي أمر أساسي لتحقيق القضاء على الفقر، ولإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.